

مشروع قانون رقم 48.18

يوافق بموجبه على اتفاق الإطار للتعاون في مجال
الفلاحة وتربية المواشي، الموقع ببرازافيل في 30
أبريل 2018 بين حكومة المملكة المغربية
وحكومة جمهورية الكونغو

(كما وافق عليه مجلس المستشارين في 05 فبراير 2019)

نسخة مطبوعة لأصل النص
كما وافق عليه مجلس المستشارين
عبد الحكيم بن شماش
رئيس مجلس المستشارين

مشروع قانون رقم 48.18
يوافق بموجبه على اتفاق الإطار للتعاون في مجالي الفلاحة وتربية المواشي،
الموقع ببرازافيل في 30 أبريل 2018 بين حكومة المملكة المغربية
وحكومة جمهورية الكونغو

مادة فريدة

يوافق على اتفاق الإطار للتعاون في مجالي الفلاحة وتربية المواشي، الموقع ببرازافيل في 30 أبريل 2018 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية الكونغو.

*

* *

اتفاق إطار للتعاون في مجالي الفلاحة وتربية المواشي
بين حكومة المملكة المغربية
وحكومة جمهورية الكونغو

إن حكومة المملكة المغربية

و

حكومة جمهورية الكونغو،

والمشار إليها فيما يلي بـ "الطرفين المتعاقدين"،

اعتبارا لعلاقات الصداقة والتعاون الثرية القائمة بين المملكة المغربية وجمهورية الكونغو،

واعتبارا للاتفاق العام للتعاون الاقتصادي والعلمي والثقافي والصحي، الموقع بين حكومة المملكة المغربية
وحكومة جمهورية الكونغو في 18 شتنبر 1996 بالرباط،

ووعيا منها بالدور الأساسي الذي يلعبه كل من قطاعي الفلاحة وتربية الماشية والأنشطة ذات الصلة، في
التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدين؛

واقترانها منها بالاهتمام الذي توليه هذه القطاعات للحفاظ على الموارد الزراعية والرعيية وكذا المحافظة على
البيئة؛ وعرضا منها على المحافظة على الموارد الطبيعية والبيولوجية المتواجدة في المنطقة الاقتصادية الخالصة
لكل من البلدين وعرضها استعمالها بما يخدم مصالحها المشتركة؛

واقترانها منها بأهمية الدعم التقني وتبادل التجارب فيما يخص تنفيذ ومجاسد السياسات العمومية في مجال تنظيم
شبكات الإنتاج والترويج لاستثمارات المقاولات الفلاحية والرعيية والفلاحية الغدائية، في إطار احترام
تشريعاتها الوطنية والتزاماتها الدولية.

ورغبة منها في إقامة شراكة فاعلة وممثلة، تمكن من دعم التنمية المستدامة لمواردها الفلاحية والحيوانية خدمة
لمصالح الأجيال الحالية والقادمة؛

وحرصا منها على تقوية أفق التعاون الثنائي خدمة للمصالح والأهداف المشتركة لقطاعات الفلاحة وتربية الماشية
بكلتا البلدين وكذا تعزيز التقارب والتعاون المتبادل؛

اتفقا على ما يلي:

المادة 1

الهدف

يهدف هذه الاتفاقية إلى تحديد مبادئ وسبل تنفيذ التعاون بين المملكة المغربية وجمهورية الكونغو في مجالات
الفلاحة وتربية المواشي والأنشطة ذات الصلة، لا سيما التكوين والبحث والتنمية.

المادة 2

التعاون في مجال التكوين

يتفق الطرفان المتعاقدان على تطوير التعاون في مجال التكوين الفلاحي وتحسين أطرهما، وذلك عبر تنفيذ برامج مشتركة للتكوين وتقوية القدرات من خلال:

- تعزيز التعاون في مجال التكوين ووضع برامج تكوين مشتركة؛
- تنظيم زيارات لفائدة المسؤولين عن الهياكل ولكوّن والمؤطرين العاملين في مؤسسات التكوين لكلا البلدين بغية تبادل تجاربهما؛
- توفير منح دراسية من أجل التكوين؛
- المشاركة في المنتديات والدروس المتخصصة وورشات التكوين ذات الأهمية المشتركة والتي ينظمها أحد الطرفين؛
- تبادل المراجع والمعلومات بشكل دوري في المجالات ذات الاهتمام المشترك.

المادة 3

التعاون في مجال البحث العلمي

يعزز الطرفان المتعاقدان تعاونهما العلمي من خلال:

- إعداد وتنفيذ برامج ومشاريع بحث ذات اهتمام مشترك من أجل تدبير معقلن ومستدام للموارد الفلاحية والحيوانية؛
- تبادل المعلومات ذات طبيعة بيولوجية واقتصادية لها وقع على التدبير الفلاحي والرعوي؛
- توأمة مؤسسات البحث في المجالين الفلاحي والرعوي.

المادة 4

التعاون الفلاحي في مجال تنمية القطاعات النباتية

يتفق الطرفان المتعاقدان على تبادل تجاربهما في المجالات التالية:

- تطوير قطاعات الإنتاج النباتي وسلاسل القيمة خاصة قطاعات الحبوب وزراعة الأشجار المثمرة والخضراوات؛
- تطوير الشراكة عام - الخاص بهدف إنجاز المشاريع الفلاحية.

المادة 5

التعاون الفلاحي في مجال تنمية القطاعات الحيوانية

يتفق الطرفان المتعاقدان على تعزيز التعاون التقني والمالي وتشجيع الاستثمارات الخاصة المغربية من أجل تطوير القطاعات الحيوانية بجمهورية الكونغو.

المادة 6

التعاون في ميدان تهيئة المنشآت المائية الفلاحية

يتفق الطرفان المتعاقدان على تبادل تجاربهما في ميدان تهيئة المنشآت المائية الفلاحية خاصة فيما يخص تطوير أنظمة الري والصرف.

المادة 7

التعاون في ميدان البنود النباتية

يتفق الطرفان المتعاقدان على تبادل التجارب والمهارات في ميدان زراعة البنود، خاصة دعم وتعزيز قدرات المركز الوطني الكونغولي للبنود المحسنة (CNSA) من قبل المعهد الوطني للبحث الزراعي للمملكة المغربية INRA.

المادة 8

التعاون في ميدان الصناعات الفلاحية-الغذائية

يتفق الطرفان المتعاقدان على تعزيز التعاون المؤسسي بين الإدارات المكلفة بتطوير الصناعات الفلاحية الغذائية بما في ذلك تشجيع الاستثمارات الخاصة بكلا البلدين.

المادة 9

التعاون في المجال الغابي والحراثة الزراعية

يتفق الطرفان المتعاقدان على تعزيز تعاونهما في مجال الحراثة الزراعية، خاصة من خلال تبادل المعلومات والتجارب في ميدان إدارة المساحات الغابية والتخطيط وتدير الأراضي الخ.

المادة 10

التعاون في مجال الوقاية الصحية

يتفق الطرفان المتعاقدان على تعزيز تعاونهما في مجال الوقاية الصحية، وذلك من خلال:

- دراسة الأخطار في مجال الصحة الحيوانية والنباتية والسلامة الصحية للمنتوجات الحيوانية والنباتية والعلف الحيواني؛
- مراقبة سلامة الحيوانات والنباتات والمنتجات الحيوانية والنباتية والعلف الحيواني عند الاستيراد؛
- تقوية القدرات المؤسسية والتقنية؛
- منح الرخص والتراخيص والمراقبة الصحية للمؤسسات التي تعمل في مجال التغذية؛
- أنظمة معلومات متعلقة بمجالات السلامة والبيطرة الصحية للمنتوجات الغذائية؛
- مختبرات المراقبة الذاتية للتحاليل الفيزيائية والكيميائية والميكروبيولوجية الغذائية؛
- التواصل في مجال السلامة الصحية للمنتوجات الغذائية.

المادة 11

الشراكة الاقتصادية

يلتزم الطرفان المتعاقدان بتعزيز تبادل المنتجات الفلاحية وتربية المواشي وكذا الشراكة بين القطاعين في القطاع الخاص في مجال التسمين والتصنيع والتسويق.

المادة 12

تنفيذ برامج التعاون

من أجل تطبيق اتفاق الإطار هذا، ينفذ الطرفان المتعاقدان بشكل مشترك البرامج والأنشطة المقررة في إطار اللجنة المشتركة الواردة في المادة أدناه 12 والتي يمكنها إنشاء لجان تقنية متخصصة لهذا الغرض.

المادة 13

لجنة التتبع

يتم إحداث لجنة تتبع تسهر على التطبيق الجيد لهذا الاتفاق وتتعقب تنفيذه وتأييله وحسن سيره. تحدد لجنة التتبع البرامج / الأنشطة التي تنفذ بشكل مشترك من قبل الطرفين وتتولى تتبعها. تضع لجنة التتبع خطة تنفيذ برامج التعاون السنوية، كما تحدد الوسائل البشرية والمادية والمالية الضرورية لتنفيذ برامج التعاون المحددة باتفاق مشترك والمعتمدة من قبل السلطات المختصة لكلا الطرفين المتعاقدين. تجتمع هذه اللجنة سنويا وبشكل دوري في المغرب والكويتو يطلب من أحد الطرفين المتعاقدين. ويمكن، عند دورات استثنائية بين السورات العادية.

المادة 14

تسوية الخلافات

تم تسوية أي خلاف ناجم عن تأويل أو تطبيق اتفاق الشراكة هذا، ودبا، عبر المفاوضات بين الطرفين المتعاقدين في إطار لجنة التتبع.

المادة 15

التغييرات والتعديلات

عندما يرضى الطرفان المتعاقدان بشكل مشترك عليها على تعديلات أو ترتيبات إضافية لهذا الاتفاق، يتم تحرير هذه التعديلات أو الترتيبات الإضافية في بروتوكولات منفصلة تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذا الاتفاق وتدخل حيز التنفيذ حسب مقتضيات المادة 14 من هذا الاتفاق.

المادة 16

مدة الاتفاق ودخوله حيز التنفيذ

يطبق هذا الاتفاق مؤقتاً ابتداء من تاريخ توقيعه ويدخل نهائياً حيز التنفيذ بتاريخ إشعار الطرفان المتعاقدان بعضهما البعض، عبر الطرق الدبلوماسية، باستكمال الإجراءات الداخلية المطلوبة لسيما. يرم هذا الاتفاق لمدة ثلاث سنوات (03) سنوات قابلة للتجديد، فلتأينا بإتمام هذه المدة، لفترات بمائة من ثلاث سنوات. يلى هذا الاتفاق اتفاق التعاون في ميدان الفلاحة الرعوية، الموقع بين البلدين، في 22 فبراير 2006 بـالزاقيل، ويحل محله.

المادة 17

الإلغاء

يمكن لأي من الطرفين المتعاقدين، في أي وقت، إنهاء اتفاق الشراكة هذا. ويسري هذا الإلغاء 06 أشهر بعد إشعار كتابي موجه إلى الطرف المتعاقد الآخر عبر الطرق الدبلوماسية. تبقى مقتضيات هذا الاتفاق سارية المفعول، بعد إنقائه أو انتهاء العمل به، لكل الالتزامات الناتجة عن الأنشطة والبرامج والمقود القائمة بموجب مقتضياته والتي لم تنفذ كلياً عند تاريخ استحقاق الإنهاء.

حرر ببرازافيل بتاريخ 30 أبريل 2018، في نظيرين أصليين باللغتين العربية والفرنسية، وللتصين معا نفس الحجية.

عن
حكومة جمهورية الكونغو

عن
حكومة المملكة المغربية

جان كلود تلاكوسو
وزير الشؤون الخارجية والتعاون
وكونغولي الخارج

عزير اخنوش
وزير الفلاحة والصيد البحري
والتربية القروية و المياه و الغابات